العدول عند أهل الظّاهر وأثره في الاشتقاق

د.علي حاتم الحسن هدى وديع جبار
جامعة بغداد - كلية التربية للبنات - قسم اللغة العربية

ملخص البحث

١- منع اهل الظّاهر من إشتقاق أسماء الله تعالى، وأسماء الجنس، لانّ إشتقاق هذه الأسماء يؤدي إلى الدور الذي لا ينتهي ممّا يؤدي بدوره إلى الأزلية وهذا محال، وحصر الاشتقاق في أسماء الفاعلين من أفعالهم، وأسماء الموصوفين من صفاتهم مع شرط الصدق في الإشتقاق.

٢- إنّ إنكار إشتقاق أسماء الله تعالى مرده إلى فكرٍ عقيديّ، لانّ القول بحدوث أسماء الله تعالى يعني القول بمغايرتها لذاته تعالى الأزلية، ولو كانت مشتقة لكان الله مركباً من ذاته وأعراضه.

٣- عدول أهل الظاهر من القول بإشتقاق اسم الفاعل، اسم المفعول ... إلى إنكار إشتقاقه في أسماء الله، لأنّ القول بإشتقاقه يؤدي إلى القول بأنّ الله مركب، وهذا ما يستدعي إلى القول بانّه تعالى جوهر مركب من ذات وصفة.

٤- عدول أهل الظّاهر من منع الاشتقاق في أسماء الله تعالى إلى القول به في (المتكلم) لإثبات كلام الله، أمّا صفات فعله فقد وافق أهل الظّاهر على إشتقاقها لظهور هذه الأفعال في محل آخر (الإنسان) أمّا صفات ذاته تعالى فقد أنكروا إشتقاقها.

The Recantation By The Al-Zaher People And Its Effects in Derivation

Dr. Ali Hatim Al-Hasan Huda Wadee'a Jabbar
University of Baghdad - College of Education for Women - Arabic Language Dept.

Abstract

The Al-Zaher people had prevent the derivation of "Allah" names, the proper names and the proper nouns , because deriving these names will lead to eternity which is impossible, and restrict the derivation only in agent nouns from their verbs, and the adjective names from their adjectives with the condition of truth in derivation.

The derivation of "Allah" names was denied due to a creed thoughts, because saying that "Allah" names is derived will not describe the eternal essence of "Allah", and if it were derived this will make "Allah" is a Compound from his essence and Attributes.

The Al-Zaher people had recant the derivation of the agent nouns by preventing the derivation of "Allah" names because it will make "Allah" is a Compound from his essence and Attributes.

The Al-Zaher people had recant from forbidding derivation of "Allah" names to allow it in (speaker) to confirm the Words of Allah, while they accept to derive the verb Attributes due to The appearance of these verbs in another places (Human), but the Attributes of "Allah" has been denied from being derived.

المقدمة

يعدّ الاشتقاق سبباً من أسباب حيوية اللّغة العربية وعنصراً من عناصرها التوليدية، لأنّه يجعل "من اللّغة جسماً حياً تتوالد أجزاؤه، ويتصل بعضها ببعض بأواصر قوية واضحة، وتغني عن عدد ضخم من المفردات المفكّكة المنعزلة التي كان لابدّ منها لو عدم الإشتقاق" (١).

وهذه الخاصية لها إرتباط وثيق بفكرة العدول عند المذهب الظّاهريّ. الذي نعني به – العدول - إثبات المجاز في اللغة والعدول عنه في كلام الله تعالى - القرآن الكريم - .

إذ إنّ الاشتقاق يؤدي إلى توليد دلالات مختلفة للألفاظ، ممّا يعني أنّ اللّفظ يحمل شحنات دلالية أخرى وهذه الحيثية ترتبط بحيثية المجاز الذي يخرج اللفظ عمّا وضع له ويجعله دالاً على معانٍ أُخر. وهذا ما ينكره أهل الظاهر إذ يتجه فكرهم إلى أنّ اللّفظ قد وضع لمعناه، وإنّ لكل معنى لفظ قد إختص به وإنّ "اللغة كلها حقيقة وذات أوضاع صحاح وعبارات عن المعاني، ولو كانت اللغة أوسع حتى يكون لكل معنى في العالم إسم مختص به، لكان أبلغ للفهم وأجلى للشك وأقرب للبيان" (٢).

أولاً: حدّ الاشتقاق وأنواعه:

لقد حدّ الرازي الاشتقاق بقوله "أنْ تجد بين اللّفظين تناسباً في المعنى والتركيب، فتردّ أحدهما إلى الآخر"[٣].
وحدّه الجرجاني بأنّه: " نَزْع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنىً وتركيباً ومغايرتهما في الصَّيغة " [٤]. وحدّه السيوطي بأنّه: " أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدلّ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة، كضارب من ضرب، وحَذِرٌ من حذِر "[٥].
إذن يعتمد الاشتقاق على وجود لفظين يكون أحدهما أصل والآخر فرعٌ يؤخذ من الأصل فيكون بينهما تناسب في المعنى والتركيب. أما أنواع الاشتقاق فهي:

١- الاشتقاق الصغير، أو العام، أو الصرفي، وهو أكثر أنواع الاشتقاق وروداً في العربية[٦]. ونعني به " إتفاق اللّفظين في الحروف والترتيب مثل: علم، وعالم، وعليم "[٧]. ويعني به السيوطي: " تقليب تصاريف الكلمة، حتى يرجع منها إلى صيغة هي أصل الصيغ دلالة اطراد أو حروفاً غالباً كضَرْب فإنه دال على مطلق الضرب فقط أما ضارب ومضروب ويضرب،واضرب، فكلها أكثر دلالة وأكثر حروفاً وضرب الماضي مساوٍ حروفاً وأكثر دلالة وكلها مشتركة في ض ر ب وفي هيئة تركيبها "[٨].
٢- الاشتقاق الكبير أو القلب اللّغوي كما يسميه ابن جني[٩]. وحدّه، إرتباط بعض المجموعات الصوتية الثلاثية ببعض المعاني إرتباطاً غير مستند إلى ترتيب. فالحروف واحدة، واللّفظ متفق، والنظم مختلف، فالحروف الأصول تشترك أصواتها في التعبير عن معنى معين، وحين يتغير ترتيبها تكون معانيها متقاربة. كتقاليب (ج ب ر) تفيد القوة والشدة كيفما اختلف ترتيبها في الكلمة[١٠].
ويطلق ابن تيمية على هذا النوع من الاشتقاق بـ - الأوسط - ويحدّه بأنّه إتفاق اللّفظين في الحروف دون الترتيب[١١].
ومن هذا الإشتقاق، (القصد والصدق)، فالقصد فيه معنى القوة والجمع، والقصد هو العدل والسداد والصواب، وأمّا الصدق فإنّ حروفه حروف القصد، مع إختلاف الترتيب[١٢].
وقد أبدى ابن عصفور رأيّه في هذا النوع من الاشتقاق فقال: " إنّ هذا النحو، من الإشتقاق، غير مأخوذٍ به، لعدم اطّراده، لما يلحق فيه من التكلّف لمن رامه "[١٣].
٣- الاشتقاق الأكبر: هو أنْ تتفق أكثر حروف الكلمة مع اشتراكها في معنى أصلي واحد، نحو: فلق وفلح وفلذ، تدلّ على الشقّ[١٤].

فهي تتفق في أكثر الأصوات، وتتقارب في بقيتها، فتكون صلة بين الألفاظ لتقارب المخارج الصوتية التي تؤدي إلى تقارب في المعنى والدلالة[١٥].

وحّدها ابن تيمية بأنّها، اشتراك الألفاظ في جنس الحروف دون أعيانها[١٦]. وقد عدّ الدكتور هادي الشجيري، الاشتقاق الكبير والأكبر من الخيال اللّغوي، فهو أقرب إلى الخيال من الحقيقة؛ لأنّ " العرب هم أكثر الناس إدراكاً للفروق بين المعاني وتمييزاً للمشتركات، فإذا زادوا حرفاً زادوا معنى، وإذا غيّروا حركة غيّروا معنى، فكيف يجعلون ألفاظاً متعددة مختلفة التأليف دالة على معنى واحد عام؟ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنّ الرابط العام الذي اشتركت الأصول في الدلالة عليه، لا يدركه إلاّ أفراد قلائل بعد طول جهد وعناء وتكلف، وهو إن أدركه في أصل فقد تعذر عليه في أصول وأصول "[١٧].

فالعربية الفصحى تتسم بالحيوية؛ لأنّ لها قوانين تنتظمها والاشتقاق هو العنصر الذي يرفدها بالحيوية والتغيير ومسايرة التطورات الحادثة في المجتمع حيث تبدأ هذه الإشتقاقات من المنابع الأصلية متجهة إلى ضروب من الإشتقاقات الملائمة للعصر، وهذه الإشتقاقات تكون ذات صلة بين القديم والحادث في المادة والصيغة الصرفية، وهذا ما يؤدي إلى الترابط عبر مرور الزمن فلا يحتاج إلى طيّ صفحات الماضي[١٨].

ثانياً: الاشتقاق عند أهل الظّاهر:

إنّ هذه الخاصية – الاشتقاق – في اللّغة العربية كانت محطّ نزاع بين العلماء فمنهم مَنْ نادى بالإشتقاق، ومنهم مَنْ منع منه، ومنهم مَنْ كان وسطاً فجعل بعض الألفاظ مشتقة وبعضها الآخر غير مشتق .[١٩]
ومن الذين ذهبوا إلى إنكار الاشتقاق وعدم القول به ماعدا إشتقاق أسماء الفاعلين من أفعالهم وإشتقاق أسماء الموصوفين من صفاتهم ويطلق عليه (بالاشتقاق الصحيح) [٢٠]. هم أهل الظّاهر الذين رفضوا الإشتقاق، ومنعوا القول به ماعدا الاشتقاق الصحيح. الذي هو " اختراع اسم لشيء ما مأخوذ من صفة فيه، كتسمية الأبيض من البياض، والمصلى من الصلاة، والفاسق من الفسق؛ وما أشبه ذلك "[٢١].

أمّا إشتقاق اسم العلم، واسم الجنس، والنوع، والصفة فهو فاسدٌ. ؛ لأنّه يقتضي عند تسميتك الخيل خيلاً، لأجل الخيلاء التي فيها، أنْ تسمي المستكبرين من الناس خيلاً، للخيلاء التي فيهم، ولوجب أنْ يسمى الأسد خيلاً، لأنه أكثر خيلاء من الخيل. وكذلك تسمية البازي لإرتفاعه، يقتضي أنْ تسمي الأنف والسماء والسحاب بازياً لإرتفاع كلّ منهما... كما يقتضي أن تكون الخيلاء والاستقرار والخبء قد اشتقت من شيء آخر وهذا يؤدي إلى الدور الذي لا نهاية له ولا بداية ويؤدي إلى القول بأزلية العالم وهذا كفر[٢٢]. وهنا تظهر الأيدلوجية العقيدية للمذهب الظّاهريّ، حيث ربطوا العقيدة باللّغة - عقيدة الأزلّ بالاشتقاق . -

فقد ذهب أهل الظّاهر إلى القول: " سائر الأسماء لا إشتقاق لها "[٢٣]؛ لأنّ هذه الأسماء مبتدأ بها [٢٤]، ومن إبتدأ بها هو الله – عزّ وجل – الذي علّم آدم الأسماء. فإنّ القول بإشتقاقها يعني " أنّ الله يشتق، وأنّ ذاته مشتقة، وهذا ما لا ندري

كافراً بلغهُ "[٢٥]. ممّا يؤدي إلى إلغاء قدرة الله على وضع الأسماء، وهذا يؤدي بدوره إلى القول باعتماد الله تعالى على العلل، فالقول: (إنّ الله يشتق)، هذا يعني إلغاء قدرة الله وهذا محال.

كما أنّ القول بإشتقاق الأسماء من معانٍ يؤدي حتماً إلى القول بإشتقاق المعاني السابقة من معانٍ أُخر، وهذا كما قلنا آنفاً " يقتضي الدور الذي لا ينفك منه، وهو أن يكون كل واحد منهما اشتق من صاحبه، وهذا جنون؛ أو وجود أشياء لا أوائل لها ولا نهاية، وهذا مخرج إلى الكفر والقول بأزلية العالم، ومع أنه كفر فهو محال ممتنع"[٢٦].

إذن يؤدي إشتقاق الأسماء إلى القول بعدم قدرة الله – عزّ وجلّ – على وضع الأسماء، وإعتماده على العلل والقول بأزلية العالم، وهذا القول يؤدي إلى الكفر؛ لأنّه يجعل مع وحدانية الله وأزليته شيئاً آخر وهذا محال.

ثمّ إنّ القول بالاشتقاق (يؤدي إلى الدور الذي لا ينتهي)، توضح لنا مسألة في غاية من الأهمية تتعلق بالقاعدة العامة التي ينطلق منها هذا المذهب، وهي تشمل تضييق عمل العقل، وإلغاء فكرة البحث في ما وراء الحقيقة الظّاهرة التي تؤدي بنا إلى القول بلا برهان.

كما إنّهم آمنوا بالأصل الحقيقيّ الذي له أوّل؛ لأنّ الغرض منه الابتعاد عن القول بأزلية العالم التي تؤدي إلى الكفر في وحدانية الله وأزليته فما دون الخالق له أوّل وله ابتداء.

وقولنا (بالأصل الحقيقي)، نعني به الأصل الثابت الذي تنطلق منه الفروع. فالحقيقة هي الأصل الثابت الذي آمنوا به، والمجاز فرعٌ يأتي بعد الحقيقة، واللّغة التي لها أصل ثابت أيّ (الإبتداء في الوجود)، والأسماء التي هي (أصل ثابت)، قد انطلقت منها الإشتقاقات فيما بعد.

وقد يكون هذا الإنكار تأكيداً لقولهم بإعتباطية اللّغة التي تعني عدم وجود مناسبة بين اللّفظ والمعنى، فلا يوجد في معنى الخيل مناسبة أو علة تستدعي تسميته خيلاً. وهذا ما أكّد عليه ابن حزم فأنكر على من قال: إنّ الخمر سميّ خمراً للشدة التي فيه فقال: " أي عقل وجدتم أن كون الشدة فيه أوجبت أن يسمى بالخاء والميم والراء؟ ولكن لابد لكل عين فيها صفات مخالفة لصفات عين أخرى أن يوقع على كل واحد منها اسم غير اسم العين الأخرى، ليقع التفاهم فيها بين المخاطبين، فعلق على ما فيه الشدّة اسم ما، وعلى ما لا شدة فيه اسم آخر، لا لشيء إلا ليفهم النـــاس مراد من كلمهم وخاطبهم " [٢٧].

أمّا سبب إنكار إشتقاق أسماء الله، فإنّها ترتبط بمسألة الجوهر والعرض، فقد أنكر ابن حزم أنْ يكون الله تعالى جوهراً تقوم فيه الأعراض المتغايرة الزائلة؛ لأنّ الله لا جوهر ولا عرض " فإن الجوهر حامل لأعراض، ولو كان الباري تعالى حاملاً لعرض، لكان مركباً عن ذاته وأعراضه "[٢٨]. إذن لو كان تعالى جوهراً لكان مركباً من ذات وصفة، ولكان إشتقاق اسمه تعالى من الصفة الزائلة وهذا محال.

وهذا الكلام – إشتقاق الأسماء – يقودنا حتماً إلى القول بأنّ الفكر العقيديّ يهيمن على الفكر اللّغويّ، جاعلاً من اللّغة أداة طيعة يلويها كيف ما يشاء، وهنا تكمن – اللعبة – لعبة الفكر العقيديّ باللّغة.

فإنكارهم إشتقاق الأسماء مرده فكر عقائديّ مرتبط بقدرة الله وأزليته، وهذا الفكر يُبحر بالاشتقاق إلى أنْ يصل به إلى مرسى الاشتقاق الصحيح فيوافقه؛ لأنّ هذا الاشتقاق يتسم بإبتعاده عن الأزلية لوجود – الأصل – أيّ وجود أوّل له اشتق منه كإشتقاق أبيض من البياض. فضلاً عن تأثيره الفعّال من خلال إضافة دلالات على الألفاظ والكلمات، مما يؤدي إلى تعدد المعاني وفقاً لتعدد هذه الصفات [٢٩].

وممّا يجدر بنا ذكره في هذا السياق، أنّ العالم اللّغويّ الظّاهريّ نفطويه كان مضطرباً بقوله في الاشتقاق وهذا ما ذكره الزجاجي في كتابه – إشتقاق أسماء الله – إذ قال:" إنه قد ناقض وقال بالاشتقاق هو نفسه ضرورة "[٣٠].

وقد أورّد الزجاجي أمثلة تدلّ على أخذ نفطويه للإشتقاق ومنها: في قوله تعالى :(لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا)[النبأ/٢٤]. " قال نفطويه: والبرد عند العرب: الراحة، فالمعنى: لا يذوقون فيها راحة ولا شراباً، والنوم: الراحة "[٣١] ويردّ الزجاجي على ما قال به نفطويه بقوله: " أفلا تراهُ كيف ردّ النوم إلى معنى الراحة وجعلها الأصل؟ فهذا هو الاشتقاق "[٣٢].

وفي قوله تعالى :(فَإِنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا ذَنُوبًا مِّثْلَ ذَنُوبِ أَصْحَابِهِمْ فَلا يَسْتَعْجِلُونِ)[الذاريات/٥٩] " قال نفطويه: والذنوب: النصيبُ عند العرب، ولذلك قيل للدلو ذنوب لأن فيها حظاً من الماء ونصيباً " [٣٣] وهذا هو الاشتقاق كما يقول الزجاجي.

ويورد الزجاجي مثالاً آخر تحدث فيه نفطويه بالإشتقاق، إذ قال نفطويه في قوله تعالى :(أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاء إِلَى الأَرْضِ الْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَامُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ أَفَلا يُبْصِرُونَ) [السجدة/٢٧]،

" الأرض الجُرُز: التي لا تنبت شيئاً، ومنه سيف جراز: يأتي على كل شيء ورجل جرز: كثير الأكل يأتي على كل شيء " [٣٤]، فردّ الزجاجي بقوله: " فجعل كما ترى الأصل الأرض الجرز وردّ عليها فأسواها من لفظها ومعناها"[٣٥].

وفي هذا الكلام نظر، فقد أوردّ الزجاجي في كلامه عن نفطويه حجة توّضح مسألة إختلاف قوله بالاشتقاق بقوله: " نقول لنفطويه خاصة إنه قد ناقض وقال بالاشتقاق هو نفسه ضرورة. فإن كان قال برد الاشتقاق ثم رجع عنه فذاك، وإلا فقد ناقض "[٣٦].

ومعنى هذا أنّ تناقض نفطويه لا يعدّ من باب التناقض إذا أنكره أولاً ثم عاد للقول به بدواعي الاعتراف بوجوده، أمّا إذا كان متمسكاً بإنكاره مع ذكر أمثلة الاشتقاق فهذا هو التناقض.

ولكن قد يكون قول نفطويه بالاشتقاق الذي ذكره الزجاجي، يعود إلى بدايات حياته العلمية أيّ قبل دخوله في المذهب الظّاهريّ، فانصرف عن القول به بعد أنْ دخل إلى هذا المذهب الذي يرفض الإشتقاق[٣٧].

وهنا تبرز ثنائية العقيدة واللّغة. حيث إنّ نفطويه آمن بالاشتقاق وقال به قبل دخوله في مذهبه الظّاهريّ. وهذا يعني أنّ فكرة إنكاره للإشتقاق تعود إلى فكر عقيديّ وليس لفكر لغويّ. وقد أكد ابن حزم في كتابه – الإحكام – إنّ نفطويه لا يقول بالاشتقاق أبداً[٣٨].

وذهب ابن مضاء القرطبي إلى القول بإشتقاق أسماء الفاعلين من أفعالهم نحـــو: ضارب، ومضروب، وضراب، فضارب، تدل علـى معنـى الضـرب[٣٩]، و " اسم الصفة المشتق وضع على الصفة "[٤٠].

وذكر أبو حيان الأندلسيّ في كتابه – إرتشاف الضرب – المصدر المتصرف وظرف الزمان والمكان المتصرف نحو: (ضربتُك الضّرْبَ زيداً)، (نحى نحوك)، و(أقبل قبلك). [٤١]، وإشتقاق الفعل الرباعي المجرد من اسم رباعي نحو: (عقرب الشيء) من العقرب و(عرجنه) من العرجون[٤٢]. وأنكر قول المتصوفة والمنسوبين إلى علم الحقائق الذين أجازوا إشتقاق أسماء الله تعالى[٤٣].

وهذا مـــا أنكره ابن حـزم، فيمـن قال بإشتقاق أسمـــاء الله؛ " لأنّ كل شيء مشتق فهو مأخوذ مما اشتق منه، وكل مأخوذ فقد كان قبل أن يوجد غير مأخوذ، فقد كانت الأسماء على أصلهم غير موجودة "[٤٤]، وهذا يؤدي إلى القول بحدوث أسماء الله.

وهذا الكلام إنْ دلّ فإنّه يدلّ على هيمنة الفكر العقيديّ على اللّغة. فإنكار ابن حزم لإشتقاق أسماء الله مرده الفكر العقيديّ الذي يرفض حدوث أسماء الله؛ لأنّ القول بحدوث أسماء الله يعني القول بمغايرتها لذاته تعالى الأزلية وهذا باطل. ثمّة مسألة أخرى ذكرناها آنفاً تتعلق بفكرة الجوهر " فإنّ الجوهر حامل لأعراض، ولو كان الباري تعالى حاملاً لعرض، لكان مركباً عن ذاته وأعراضه "[٤٥].

فأنكر ابن حزم أنْ يكون الله تعالى جوهراً؛ لأنّ الجوهر لا ينفك عن أعراضه ولا يقوم بدونها، فإذا قلنا بجوهرية الله فهذا يعني القول بأعراضه الحادثة المتغايرة فيشتق منها أسماء الله فتكون أسماء الله حادثة من صفاتٍ حادثة والنتيجة تكون: مغايرتها لذات الله الأزلية.

ثالثاً: الأسبقية وشرط الصدق في المشتق والمشتق منه:

كما ذكرنا آنفاً إنّ أهل الظّاهر لم يقولوا بالإشتقاق،" أمّا الاشتقاق فقد عرف أهل المعرفة أننا لا نقول به"[٤٦]. ماعدا إشتقاق أسماء الفاعلين من أفعالهم، وأسماء الموصوفين من صفاتهـم[٤٧]. وهـذا ما قال به أئمة اللّغة من البصريين والكوفيين: " بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق "[٤٨]. " فمحال أن يكون كله مشتقاً إذا كان لابدّ للمشتق من أصل ينتهي إليه غير مشتق لأنه لو كان كل مشتق له أصل آخر اشتقّ منه إلى ما لا نهاية لوجب من ذلك وجود ما لا يتناهى موقوفاً عند آخره بوجود الكلمة التي يقال أنّها مشتقةٌ، وهذا محالٌ "[٤٩].

وما يهمنا في هذا السياق، معرفة الأسبقية في الوجود؟ فما كان أسبق بالوجود كان استعماله سابقاً لغيره من الألفاظ، وكان هو الأصل الذي يشتق منه.

ذهب كلّ من البصريين والكوفيين إلى أنّ " الأسماء قبل الأفعال، والحروف تابعة للأسماء وذلك أنّ الأفعال أحداث الأسماء. يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء، ... والاسم قبل الفعل لأن الفعل منه، والفاعل سابق لفعله "[٥٠].

كما إنّ الأفعال أثقل من الأسماء، وتعطي معاني مفهومة يستغني فيها عن الفعل، أما الفعل فلابدّ له من اسم ليتم المعنى[٥١].

وإلى هذا ذهب أهل الظّاهر، فأسماء الأجناس والأنواع وأسماء الأعلام والصفة أصلاً ثابتاً غير مشتقة من شيء، وليس بعضها أسبق من بعض بل كلّها معاً في الوجود[٥٢]. فلفظة (الجن) مثلاً، اسم لم يشتق من شيء يستدعي تسميته بهذا الأسم[٥٣].

فالحسيات أسبق بالوجود من المعنويات[٥٤]، والأسماء أسبق من الأفعال والمصادر؛ لأنّ الأفعال والمصادر أعراض حادثة في المسمين بالأسماء[٥٥].

ويذهـــب أهـــل الظّاهـــر إلـــى القول بإشتقاق " أسمـــاء الفاعليـــن مـــن أفعالهم فقط "[٥٦]، نحو ضارب من الضرب، فضارب تدلّ على الضرب وعلى فاعل الضرب[٥٧]. وكذلك المصدر المتصرف وظرف الزمان والمكان (نحى نحوك)، (أقبل قبلك)، (ضربتك الضرب)[٥٨].

وهذا يدلّ على تأكيدهم أنْ تكون المشتقات مشتقةٌ من الأفعال وهذا هو مذهب الكوفيين.

كما ذهبوا إلى القول، بأنّ اسم الصفة وضع على الصفة[٥٩]، " وأسماء الموصوفين المأخوذة من صفاتهم الجسمانية والنفسانية، وهذا أيضاً لا ندري هل أُخذت الأسماء من الصفات، أو أخذت الصفات من الأسماء؟ إلا أننا نوقن أن أحدهما أخذ من صاحبه "[٦٠].

ومع عدم تصريحهم بأسبقية الصفة على الاسم الموصوف، إلاّ أنّنا يمكن أنْ نجزم بأسبقيـة الصفـة؛ لأنّ قولهم الصفـة غير مشتقة وجعلها أصلاً ثابتاً[٦١]، وقولهـم اختـراع اسـم لشـيء مأخـوذ مـن صفـة فيـه[٦٢]، وقولهـم اسـم الصفة وضع ليدل على الصفة[٦٣] وقولهم أبيض من البياض، وغضبان من الغضب[٦٤]. فهذا يدلّ على أنّ أسماء الموصوفين مشتقةٌ من الصفات. والصفات أسبق من الأسماء الموصوفة.

كمـــا جوّز أبو حيـــان الأندلســـيّ إشتقاق الفعـل الرباعي المجرد من اســـم رباعـي نحو: (عقرب الشيء) من العقرب، و(عرجنه) من العرجون[٦٥].

فائدة الكلام إنّ اللّفظ " المشتق منه يسبق في الاستعمال اللّفظ المشتق " [٦٦]، فلفظة (الأمي) في قولــه تعالــى :(الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالأَغْلاَلَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُواْ بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُواْ النُّورَ الَّذِيَ أُنزِلَ مَعَهُ أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) [الأعراف/١٥٧] ، فإن هذه اللّفظة – الأمي – اشتقت من الأمة على أساس أن أغلب الناس في كلّ أمة لا يكتبون، وإنّ ما يرجحه قولهم: فلان عامِيّ نسبة للعامة[٦٧]. فلفظة (أمة) أسبق بالإستعمال من لفظة (أمي). فالأسبق بالوجود هو الأصل الذي يشتق منه كأسماء الأعلام والنوع والجنس والصفة. فهي أسبق بالإستعمال من الأفعال؛ لأنّها من المحسوسات وأخف وأكثر تمكناً من الأفعال.

ولا تحتاج إلى فعل يتمم معناها، فهي تعطي معاني بذاتها. ويمكن إشتقاق الأفعال منها، أمّا هذه الأسماء فلا إشتقاق فيها. فهي أصل قائمٌ بذاته.

أمّا الأفعال فهي أسبق في الإستعمال من الأسماء المشتقة؛ لأنّها مشتقة من الأفعال وتحمل معنى الفعل

كما إنّ الصفات أسبق بالإستعمال من الأسماء الموصوفة؛ لأنّ الصفات غير مشتقةٌ من شيء، أمّا الأسماء الموصوفة فهي مشتقةٌ من صفة حقيقية في الشيء.

أمّا شرط الصدق، أيّ صدق معنى المشتق منه يرتبط بصدق معنى المشتق الذي هو الأصل والأسبق بالإستعمال. " فكقولنا للإنسان: ضحاك، فالضحك لا يكون في غير الإنسان، ولا يكون إنسان إلا ضحاكاً "[٦٨].

فالضحك حقيقة في الإنسان، مجاز في غيره. كذلك إشتقاق الأبيض من البياض، والمصلى من الصلاة، والفاسق من الفسق لا يكون إلاّ بصدق وجود الشيء في المشتق منه، فلا يجوز أنْ يسمى أبيض ما لا بياض فيه، ولا مصلّياً من لا يصلّي، ولا فاسقاً من لا فسق فيه[٦٩]، " فلا يصدق اسم الفاعل " قائم " الذي هو المشتقّ على ذات إلاّ إذا صدق " القيام " الذي هو الأصل المشتقّ منه على تلك الذات "[٧٠].

فإذا كانت الصيغة المشتقة متفقة مع الصيغة المشتق منها في المادة الأصلية وهيئة التركيب، لزم أنْ تفيد المعنى العام الذي وضعت له تلك الصيغة مهما زيد عليها من الحروف، والمعنى العام هو المصدر[٧١].

ولا يهمنا إنْ كان المعنى العام هو المصدر أم الفعل؛لأنّ "المصدر والفعل مادة واحدة، هي المادة الفعلية"[٧٢]، وهذا ما يذهب إليه أهل الظّاهر " المصدر هو فعل الفاعل وصفته، كالضرب الذي هو فعل الضارب "[٧٣].

وذهب ابن تيمية إلى ما ذهب إليه المذهب الظّاهريّ، في القول بشرط الصدق رغم اختلافهما في المعنى العام إذ يقول: " إن الاسم المشتق من معنى لا يتحقق بدون ذلك المعنى، فاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل، يمتنع ثبوت معناها دون معنى المصدر التي هي مشتقة منه، والناس متفقون على أنه لا يكون متحرك ولا متكلم إلاّ بحركة وكلام "[٧٤].

فشرط الاشتقاق تَوَفُرْ الصدق في المشتق منه ليصدق المشتق، أيّ اختراع اسم لشيء ما مأخوذ من صفة فيه، وليس في ذلك ما يوجب أنْ يسمى أبيض ما لا بياض فيه، ولا مصلّياً من لا يصلّي[٧٥].

أمّا أسماء الله تعالى: كالعليم، وعالم، وسميع.... فهي أسماء غير مشتقة، بل هي أسماء أعلام مختصة تقع على ذات المسمّى وحده وهو الله – جل جلاله – كقولنا: زيد وعمرو فهي لم تقع لمعنى أو لصفة في المسمى، وإنّما للدلالة على ذات الشيء.

وهذا ما صرّح به داود بن علي: إنّ الله سميع بصير، ولا نقول بسمع ولا ببصر؛ لأنّ ذلك لم يقل به تعالى، ولكنّه سميع بذاته، وبصير بذاته. وأكّد ابن حزم، ما قاله داود بن علي، فقال: وبهذا نقول، ولا يجوز إطلاق سمع ولا بصر حيث لم يأتِ به نص[٧٦]. ويؤكد كلامه ابن حزم بقوله: " أسماء الله – عز وجل – إنما هي أسماء أعلام كقولك زيد وعمرو، والمراد بها الله تعالى الذي لم يزل وحده لا شريك له، ولا يزال خالق كل شيء "[٧٧].

وذهب أبو حيان الأندلسيّ إلى ما ذهب إليه كلّ من داود بن علي وابن حزم في إنكار إشتقاق أسماء الله[٧٨].

وكما ذكرنا سابقاً أنّ إنكار إشتقاق أسماء الله يعود إلى فكرٍ عقائديّ يرفض حدوث أسماء الله؛ لأنّ اشتقاقها يؤدي إلى حدوثها، وهذا يعني أنّها مغايرة لذاته الأزلية. كما إنّ القول بالاشتقاق يؤدي إلى القول بجوهرية الله، والجوهر يحتاج إلى العرض والعرض زائل ومتغاير، وهذا باطل بحق الله تعالى. وهذا إن دلّ فإنّه يدلّ على عدول أهل الظّاهر من القول

بإشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول... إلى إنكار إشتقاقه في أسماء الله؛ لأنّ الأسماء المشتقة تكون مركبة من ذات وصفة، وهذا يؤدي إلى القول بأنّ الله مركب، وهذا ما يستدعي إلى القول بأنّه تعالى جوهر مركب من ذات وصفة وهذا ما أبطله أهل الظّاهر [٧٩]. وبما إنّهم عدلوا عن الاشتقاق في أسماء الله فهذا يعني إلغاء فكرة التركيب في أسماء الله، وهذا يعني إلغاء شرط الصدق في أسماء الله.

ويذهب أهل الظّاهر إلى إنكار إطلاق لفظ الصفات لله تعالى؛ لأنّ ذلك لم يرد في نص كلام الله. فلا يجوز أنْ نطلق لفظ الصفات على العلم والقدرة والقوة والإرادة والسمع والبصر والحياة والكلام[٨٠].

وأنكر ابن حزم أنْ تكون أسماء الله مشتقة من صفات ذاته[٨١]، ونعني بصفات الذات كما حدّها أبو الهذيل: بأنها الصفات " التي لا يجوز أن يوصف البارئ بأضدادها ولا بالقدرة على أضدادها، كقولنا (الله عالم) فإن هذا الوصف لا يصح أن يتصف الباري سبحانه بضده ولا بالقدرة على ضده وهو (الجهل) "[٨٢].

إنّ إنكار أهل الظّاهر لإطلاق لفظ الصفات قد يكون سببه إلى اعتبار أن " الصفة والموصوف شيئاً واحداً غير موجود في العالم "[٨٣]، وأنّها عرض تتعاقب على الموصوفات فتفنى[٨٤]؛ ولأنّ العرض لا يقوم إلاّ في جوهر والله تعالى ليس بجوهر ولا عرض[٨٥].

" فنفي الصفات إبقاء على ظاهرية الأسماء التي وردت بالنص وجعلها ألفاظاً فارغة عن المعاني بمنزلة أصوات لا تفيد شيئاً، فلا تكون دليلاً على إثبات صفات له لعدم النص الظّاهر على ذلك "[٨٦].

وهذا الكلام يوافق ما ذهب إليه المعتزلة في عدم إثبات الصفات، فراراً من تعدد القدماء مع الله، لأنّ القدم أخص صفاته، وفي إثباتها معه مشاركة في الإلهية[٨٧].

ويرّد ابن تيمية على من يقول: إنّ أسماء الله لا تدل على معانيها بقوله: الأسامي إذا لزمت ذاتاً من الذوات لزمتها الصفات، إذ لو جاز أنْ يكون عالماً بغير علم أو سميعاً بغير سمع لجاز أن يكون الجاهل مع عدم العلم عالماً، والأعمى مع فقد البصر بصيراً، فلما لم يجز ذلك صح أن العالم إنّما صار عالماً لوجود العلم، والبصير لوجود البصر، والسميع لوجود السمع[٨٨].

فاشترط ابن تيمية أنْ تكون الأسماء دالّة على صدق معانيها، فلا يسمى عالم إلاّ من به علم.....

فابن حزم يثبت إنّ الله حيّ، فهو اسم من أسمائه؛ لكن ينكر أنْ يكون لله حياة لعدم ورود نص بذلك. ولو كان لله حياة لوجب أنْ يكون مركباً من ذاته وحياته فيكون كثيراً لا واحداً وهذا هو الباطل[٨٩].

كما إنّه يثبت إنّ لله علماً؛ ولكنّها ليست صفة بل هي ذات الله[٩٠]، ولا نفهم من قولنا: عالم إلاّ ما نفهم من قولنا الله فقط[٩١]. وكذلك القدرة والقوة فهي أسماء الله وليست صفات[٩٢].

أمّا الكلام فقد أثبت لله تعالى كلاماً، وإنّ قولنا القرآن وقولنا كلام الله فكلاهما معنى واحد والقرآن كلام الله على الحقيقة بلا مجاز[٩٣].

القرآن وكلام الله لفظ مشترك يراد به، الصوت المسموع الملفوظ به فهو القرآن وهو كلام الله حقيقةً لا مجازاً، والمفهوم من ذلك الصوت هو كلام الله على الحقيقة، والمصحف كلّه كلام الله، والذي في الصدور هو كلام الله، وإنّ علم الله وهو كلامه غير مخلوق وليس هو غير الله [٩٤].

كما أثبت أنّ له كلاماً به كلّم موسى والأنبياء والملائكة، تكليماً حقيقياً لا مجازياً[٩٥].

فقد أثبت ابن حزم إنّ لله كلاماً، وهو المتكلم على الحقيقة. وهنا رجع عمّا عدل عنه في بقية الأسماء، وتوفر شرط الصدق في المشتق منه. وأثبت العنصرين

الأساسيين في الاشتقاق - الذات والصفة - . وقد يكون السبب في عدوله هذا، التزاماً منه بظاهر الآية، (وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) [النساء/١٦٤]، ولكي لا يقع في تناقض القول في توقيفية اللّغة وتعليمها لآدم.

أمّا صفات الفعل التي يحدّها أبو الهذيل: " بأنها التي يجوز أن يوصف البارئ سبحانه بأضدادها، وبالقدرة على أضدادها كالإرادة، فإنه يصح أن يوصف الله سبحانه بضدها وهي الكراهة، وأن يوصف بالقدرة على أن يكره، وكذلك الحب والرضى أن يوصف بضدهما وبالقدرة على أن يوصف بضدهما وهما البغض والسخط "[٩٦].

فإن هذه الصفات " مشتقة من أفعاله، كالمحيي والمميت، وما أشبه ذلك وتلك الأفعال أعراض حادثة في خلقه، لا فيه، تعالى الله عن ذلك " [٩٧].

إذن جوّز المذهب الظّاهرِيّ، إشتقاق صفات الفعل من أفعاله تعالى؛ لأنّها أعراضٌ حادثة في خلقه، أيّ ظهور هذه الأفعال تكون في المخلوقات.

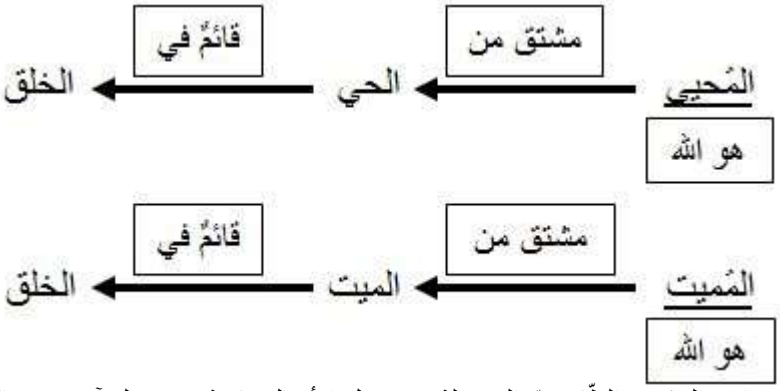

وفي هذه القاعدة وافق المذهب الظّاهريّ المعتزلة في جعل الأفعال قائمة في محل آخر. مع التأكيد بأنّ المذهب الظّاهريّ حصر هذه القاعدة في صفات الأفعال فقط. وهذا هو الاختلاف بين المعتزلة والظّاهريّة.

فمذهب المعتزلة في قوله تعالى :(وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) [النساء/١٦٤]، قالوا إنّ الله (متكلم) بكلام قائم بغيره لا بذاته [٩٨].

معنى هذا أنّهم يطلقون اسم الفاعل – متكلم – وهو المشتق على الله؛ لكن فعل الكلام المشتق منه لا يكون قائماً في الله حقيقة وإنما هو قائم في محل آخر.

أمّا المذهب الظّاهريّ فهو مغايرٌ لما ذهب إليه المعتزلة في كلام الله.

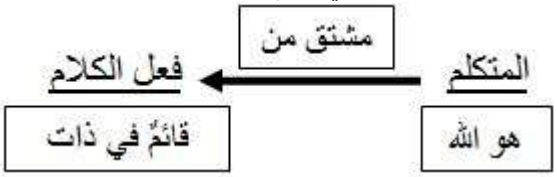

أيّ أنّ المتكلّم يدلّ على الذات وعلى الفعل، فقوله تعالى :(وَرُسُلاً قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلاً لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا) [النساء/١٦٤]، " هذا إخبـــار بـأن الله شرف موسى بكلامـــه، وأكـــد بالمصدر دلالة على وقوع الفعل على حقيقته لا على مجازه... وقال ثعلب: لولا التأكيد بالمصدر لجاز أن تقول: قد كلمت لك فلاناً، بمعنى كتبت إليه رقعة وبعثت إليه رسولاً، فلما قال (تكليماً) لم يكن إلا كلاماً مسموعاً من الله تعالى "[٩٩].

وقولـــه تعالى :(تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاء اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اخْتَلَفُواْ فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَاء اللَّهُ مَا اقْتَتَلُواْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ) [البقرة/٢٥٣]. " حجة: على من يقول بخلق القرآن، وينفي الكلام عن الله، وقد أخبر الله عن نفسه – جل وتعالى – بأن في الرسل من كلمه "[١٠٠].

كما ذهب المعتزلة إلى القول بأنّ (الخالق) اسم مشتق وهو يطلق علـــى الله، وهو مشتق من (الخَلْق)، والخَلْق هو المخلوق لقوله تعالى (هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِن دُونِهِ بَلِ الظَّالِمُونَ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ) [لقمان/١١] [١٠١].

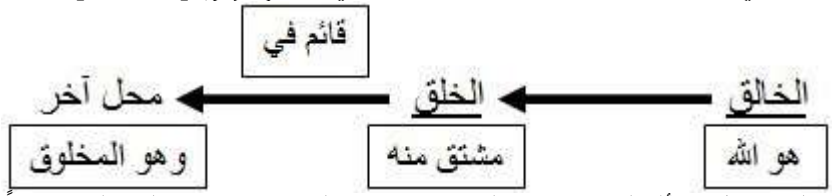

وذكر الرازي في كتابه – المحصول – بأنّ الضرب وهو المشتق منه قائم بالمضروب ولا يطلق عليه ضارباً [١٠٢].

أمّا الأشاعرة فإنّهم يثبتون هذه الصفات، بأنّها صفات حقيقية مغايرة للذات وقائمة به تعالى[١٠٣].

يقول ابن السبكي: إذا تتبعنا مواقع استعمال المشتقّات في لغة العرب، لم نجدْ موقعاً اشتقّ له الفاعل إلاّ والفعل قائم فيه[١٠٤]؛ لأنّه يكون بخلاف الحقيقة التي مقتضاها الاشتقاق من المشتق منه القائم بالشيء.

فهذه القاعدة ثابتة في لغة العرب، إذ لا أحد يقول الثوب الذي قام به البياض – مثلاً – لا يسمى أبيض، وأنّــه إذا وجــد ثوبـاً آخر لم يقمْ به البياض يسمى أبيض[١٠٥].

وهذا ما إتبعه أهل الظّاهر فيما يخص لغة العرب. بوجوب صدق المشتق منه ليصدق المشتق، فلا يجوز أنْ نسمي أبيض ما لا بياض فيه، ولا فاسقاً من لا فسق فيه.

أمّــا فيمــا يخص أسماء الله فقد عدل أهل الظّاهر عن هذه القاعــدة، فأنكـروا إشتقاق أسماء الله، ماعدا (المتكلم) فقد عدلوا فيها إلى القاعدة التي ذكرناها آنفاً. ثم عدلوا عن هذه القاعدة في صفات الفعل وقالوا بالإشتقاق، مع قيام هذه الأفعال في محل آخر.

الهوامش

١) فقه اللغة وخصائص العربية، د. محمد المبارك، ٧٩.
٢) رسائل ابن حزم، رسالة مراتب العلوم، ٧٦/٢.
٣) المحصول في علم اصول الفقه، الرازي، ٢٣٧/١.
٤) معجم التعريفات، الجرجاني، ٢٦.
٥) المزهر، ٢٠١/١.
٦) ينظر: فصول في فقه العربية، د. رمضان عبدالتواب، ٢٩١.
٧) مجموعة الفتاوى، ٢٢٩/٢٠.
٨) المزهر، ٢٠١/١.
٩) ينظر: الخصائص، ١٣٣/٢.
١٠) ينظر: فقه اللّغة، د. علي عبدالواحد وافي، ١٣٩.
١١) ينظر: منهاج السنة النبوية، ١٩٢/٥.
١٢) ينظر: مجموعة الفتاوى، ١٢٨/١٧.
١٣) الممتع في التصريف، ابن عصفور الاشبيلي، ٤٠/١.
١٤) ينظر: البحر المحيط، الزركشي، ٧٥/٢ – ٧٦.
١٥) ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي، ٦.
١٦) ينظر: مجموعة الفتاوى، ٢١٣/١٠.
١٧) الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية، د.هادي أحمد فرحان، ١٢٩.
١٨) ينظر: علم الدلالة العربي، د. فايز الداية، ٢٣٥ – ٢٣٦.
١٩) ينظر: إشتقاق أسماء الله، أبو القاسم الزجاجي، ٢٢٧ – ٢٢٩.
٢٠) ينظر: الإحكام، ابن حزم، ٤٤٨/٤، وينظر: م. ن، ١١٦٢/٨.
٢١) م. ن، ١١٦٢/٨.
٢٢) ينظر: الإحكام، ابن حزم، ١١٦٣/٨.
٢٣) الفصل، ٣٠١/٣.
٢٤) ينظر: م. ن، ٣٠٣/٣.
٢٥) م. ن، ٣٠٢/٣.
٢٦) الإحكام، ابن حزم، ١١٦٣/٨.
٢٧) الإحكام، ابن حزم، ١١٦٤/٨.
٢٨) الفصل، ٣٧١/٣.
٢٩) ينظر: ابن حزم لغوياً، يعقوب يوسف الفلاحي، ٣٩٥.
٣٠) إشتقاق أسماء الله، ٢٨٩.
٣١) إشتقاق أسماء الله، ٢٨٩.
٣٢) م. ن، ٢٨٩.
٣٣) م. ن، ٢٨٩.
٣٤) م. ن، ٢٩٢.
٣٥) م. ن، ٢٩٢.
٣٦) م. ن، ٢٨٩.
٣٧) ينظر: الدرس اللغوي والنحوي في كتاب الإحكام في أصول الأحكام لأبن حزم، علاء عبد علي وناس، رسالة ماجستير، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م، ٤٧.

٣٨) ينظر: الإحكام، ابن حزم، ٤٤٨/٤.
٣٩) ينظر: الرد على النحاة، ١٠٠.
٤٠) م. ن، ١٠١.
٤١) ينظر: إرتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، ١٤٦٢/٣.
٤٢)ينظر: م. ن، ٨٧/١.
٤٣) ينظر: البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ٢٧٩/١.
٤٤) الإحكام، ابن حزم، ٤٤٧/٤ – ٤٤٨.
٤٥)الفصل، ٣٧١/٣.
٤٦) رسائل ابن حزم، رسالتان له أجاب فيهما عن رسالتين سئل فيهما سؤال تعنيف، ٨٥/٢.
٤٧) ينظر: الإحكام، ابن حزم، ٤٤٨/٤.
٤٨) إشتقاق أسماء الله، ٢٧٧.
٤٩)إشتقاق أسماء الله، ٢٧٧.
٥٠) الإيضاح في علل النّحو، الزجاجي، ٨٣.
٥١) ينظر: الكتاب، سيبويه، ٢٠/١ – ٢١.
٥٢) ينظر: الإحكام، ابن حزم، ٤٤٨/٤.
٥٣) ينظر: م. ن، ٤٤٧/٤.
٥٤) ينظر: دراسات في فقه اللّغة، د. صبحي الصّالح، ١٨٠.
٥٥) ينظر: الفصل، ٧٥/٢.
٥٦) الإحكام، ابن حزم، ٤٤٨/٤.
٥٧) ينظر: الرد على النحاة، ١٠٠.
٥٨) ينظر: إرتشاف الضرب، ١٤٦٢/٣.
٥٩) ينظر: الرد على النحاة، ١٠١.
٦٠) الإحكام، ابن حزم، ٤٤٨/٤.
٦١) ينظر: م. ن، ٤٤٨/٤.
٦٢) ينظر: م. ن، ١١٦٢/٨.
٦٣)ينظر: الرد على النحاة، ١٠٠.
٦٤) ينظر: الإحكام، ابن حزم، ٤٤٨/٤.
٦٥) ينظر: إرتشاف الضرب، ٨٧/١.
٦٦) تحقيق المذهب، لأبي الوليد سليمان الباجي، ٣٥.
٦٧) ينظر: م. ن، ٢٦.
٦٨) رسائل ابن حزم، كتاب الأسماء المفردة، ١٤٠/٢.
٦٩) ينظر: الإحكام، ابن حزم، ١١٦٢/٨.
٧٠) علاقة علم أصول الفقه بعلم الكلام، ٣٨٢.
٧١) ينظر: فقه اللّغة، ١٧٢.
٧٢) الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، ٥٢.
٧٣) الفصل، ٧٥/٢.
٧٤) الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام، ١١٩.
٧٥) ينظر: الإحكام، ابن حزم، ١١٦٢/٨.
٧٦) ينظر: الفصل، ٦٢٦/١.
٧٧)الإحكام، ابن حزم، ٤٤٨/٤.
٧٨)ينظر: البحر المحيط، ابو حيان الأندلسي، ٢٧٩/١.
٧٩) ينظر: الفصل، ٣٧١/٣.
٨٠) ينظر: الفصل، ٦٠٠/١.
٨١) ينظر: الفصل، ٦٠٠/١.
٨٢) تاريخ الفرق الإسلامية، علي مصطفى الغرابي، ١٥٨.
٨٣) الإحكام، ابن حزم، ٥٢/١.
٨٤) ينظر: الإحكام، ابن حزم، ٥٢/١.
٨٥) ينظر: الفصل، ٣٧١/٣.
٨٦) ابن حزم وموقفه من الإلهيات عرض ونقد، د. أحمد بن ناصر الحمد، ١٩٠.
٨٧) ينظر: شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار المعتزلي، ٧٣، ٧٥.

٨٨) ينظر: شرح العقيدة الاصفهانية، ابن تيمية، ٧٦، ٧٧.
٨٩) ينظر: الفصل، ١٥٦/٢ – ١٥٨.
٩٠) ينظر: الفصل، ٦٠٠/١.
٩١) ينظر: م. ن، ٦١٣/١.
٩٢) ينظر: م. ن، ١٢٩/٢.
٩٣) ينظر: م. ن، ٥١/٢.
٩٤) ينظر: م. ن، ٥١/٢، ٥٢، ٥٣.
٩٥) ينظر: م. ن، ٥٤/٢.
٩٦) تاريخ الفرق الإسلامية، ١٥٨.
٩٧) رسائل ابن حزم، كتاب الأسماء المفردة، ١٣٦/٢.
٩٨) ينظر: الإبهاج، ٦٠٥/٣.
٩٩) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ٤١٤/٣.
١٠٠) نكت القرآن، ١٧٥/١.
١٠١) ينظر: الإبهاج، ٦٠٥/٣.
١٠٢) ينظر: المحصول، ٢٤٠/١.
١٠٣) ينظر: الإبهاج، ٥٨٣/٣.
١٠٤) ينظر: م. ن، ٦٠٤/٣.
١٠٥) ينظر: نفائس الأصول، في شرح المحصول، القرافي، ٦٨٠/٢.

المصادر

١ ابن حزم لغوياً، يعقوب يوسف الفلاحي، (د.ط)، دار العلوم، القاهرة، ١٩٨٠م.
٢ ابن حزم وموقفه من الإلهيات عرض ونقد، د. احمد بن ناصر الحمد، ط١، ١٤٠٦هـ.
٣ الإبهاج في شرح المنهاج شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي، شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، تح: د. احمد جمال الزمزمي، د. نور الدين عبد الجبار صغيري، ط١، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دولة الإمارات العربية المتحدة - دبي، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٤ الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الاندلسي، تح: د. محمود حامد عثمان، (د.ط)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٥ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي، تح: د. رجب عثمان محمد، ط١، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٦ اشتقاق أسماء الله، لأبي القاسم الزجاجي، تح: د. عبد الحسين المبارك، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٧ الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تح: د. مازن المبارك، ط٣، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٨ تاريخ الفرق الإسلامية، علي مصطفى الغرابي، (د.ط)، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، الازهر، رجب ١٣٧٨هـ - يناير ١٩٥٩م.
٩ تحقيق المذهب، لأبي الوليد الباجي، تح: ابي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، ط١، عالم الكتب، المملكة العربية السعودية - الرياض ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٠ تفسير البحر المحيط، ابو حيان الاندلسي، تح: الشيخ عادل احمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، د. زكريا عبد المجيد، د. احمد النجولي، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
١١ الدرس اللغوي والنحوي في كتاب الإحكام في اصول الاحكام لابن حزم، علاء عبد علي وناس، رسالة ماجستير، كلية التربية - جامعة بابل، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
١٢ الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الاحكام الشرعية، د. هادي احمد فرحان الشجيري، ط١، دار البشائر الإسلامية، بيروت – لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٣ دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، ٢٠٠٩م.
١٤ الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح: د. شوقي حنين، ط١، دار الفكر العربي، مكتبة افاق، القاهرة، ١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م.
١٥ رسائل ابن حزم، تح: د. احسان عباس، ط٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دار صُبح بيروت – لبنان، ٢٠٠٧م.

١٦ شرح الاصول الخمسة، عبد الجبار المعتزلي، تح: د. فيصل بدير عون، ط١، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت، ١٩٩٨م.
١٧ شرح العقيدة الاصفهانية، ابن تيمية، ط١، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية – الرياض، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
١٨ علاقة علم اصول الفقه بعلم الكلام، د. محمد بن علي الجيلاني، ط١، مكتبة حسن العصرية، بيروت – لبنان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
١٩ علم الدلالة العربي، د. فايز الداية، ط٢، دار الفكر، دمشق ١٩٩٦م.
٢٠ الفصل في الملل والاهواء والنحل، لأبن حزم الاندلسي، تح: سامي أنور جاهين، (د.ط)، دار الحديث، القاهرة ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢١ الفعل زمانه وابنيته، د. ابراهيم السامرائي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.
٢٢ فقه اللغة، د. علي عبد الواحد وافي، ط٣، نهضة مصر للطباعة والنشر، ٢٠٠٤م.
٢٣ فقه اللغة وخصائص العربية، د. محمد المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م.
٢٤ الكتاب، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٥ المحصول في علم اصول الفقه، فخر الدين الرازي، تح: د. طه جابر فياض العلواني، (د.ط)، مؤسسة الرسالة، (د.ت).
٢٦ نفائس الاصول في شرح المحصول، القرافي، تح: الشيخ عادل احمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، ط١، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٢٧ نكت القران الدالة على البيان في انواع العلوم والاحكام، الإمام الحافظ محمد بن علي الكرجي القصاب، تح: د. علي بن غازي التويجري، ط١، دار ابن القيم، المملكة العربية السعودية، دار ابن عفان، جمهورية مصر العربية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.